

انفصال جنوب السودان الجدور والتطورات والتداعيات

أ.د. دريد الخطيب*
أ. محمد أمير الشب**

* أستاذ العلاقات الدولية في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب.
** طالب دراسات عليا «دكتوراه» علاقات دولية/ قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب.

ملخص:

تسببت مشكلة الجنوب بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية في السودان، فهي كانت وراء التوتر الاجتماعي وانقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية والخارجية للدولة، وهي ما أطاح بالنظام العسكري الأول والثاني، وكذلك بالأنظمة الديمقراطية الثانية والثالثة التي شهدتها البلاد، كما يصف بعض الباحثين مشكلة الجنوب بالمشكلة الإقليمية التي تمتد تبعاتها إلى العالم العربي والقارة الإفريقية على حد سواء.

وتعددت المحاولات لحل أزمة جنوب السودان، واختلفت طرق تعاطي الحكومات السودانية المتعاقبة مع تلك الأزمة، بين الحل العسكري المتمثل باستخدام القوة لإدماج جنوب السودان مع شماله، وبين الحل السياسي الذي يُقر بالفوارق بين الطرفين ويمنح الجنوب حكماً ذاتياً.

وكان اتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥ أبرز تلك المحاولات، فهو الذي أوقف الحرب، ووضع أسساً لتقاسم السلطة والثروة، ومنح أهل الجنوب الحق بعد ست سنوات بالتصويت على مصير الجنوب بالانفصال أو بالوحدة مع الشمال، وقد اختار أهل الجنوب الانفصال، ولكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، لأنَّ لهذا الانفصال تداعياته على كلا الطرفين.

Abstract:

The problem of the south was the reason for many of the political and economic crises in Sudan, and it was behind the social tension and the division of the political forces, and the floundering of the domestic and foreign policy in the state. In addition, this problem caused the fall of the first and second military regime, as well as the second and third democratic regimes that the country had witnessed.

Some of researchers describe the problem of the south as a regional problem whose consequences extend to the all of the Arab world and African continent as well.

Furthermore, there were many attempts to resolve the crisis in southern Sudan, and the successive Sudanese governments used different methods to deal with this crisis, such as the solution of using military forces to integrate the north with southern Sudan and the political solution that recognizes the differences between the two parties and grants autonomy to the south.

The Naivasha agreement in 2005 was the best of those attempts because it was the one which stopped the war and laid the groundwork for the sharing of power and wealth and gave the people of the south the right after six years to vote over the fate of the South for the separation or unity with the north, and the people of the south have chosen the separation. Yet things will not stop at this poin because this separation will have many implications for the two parties.

مقدمة:

يمكن إرجاع مشكلة الجنوب إلى عوامل عدة منها التاريخية المتعلقة بالسياسة البريطانية إبان الاحتلال، ومنها فشل مشروع الدولة السودانية الجامعة، إذ فشلت سياسات الحكومات المتعاقبة في إحداث تنمية حقيقية في الجنوب، إضافة للعامل الاقتصادي المتمثل في حقول النفط المكتشفة، فضلاً عن العوامل الدينية والاختلاف العرقي. فقد استمرت مشكلة جنوب السودان المحرك الرئيس لتغيير الأنظمة الحاكمة في البلاد، إذ شهدت السودان سلسلة من الانقلابات العسكرية أوصلت أنظمة عسكرية للحكم، كما شهدت بعض الفترات وصول أنظمة ديمقراطية برلمانية، حتى وصلت فترات الحكم التي مرت على السودان بعد حصوله على استقلاله إلى ست فترات، اختلف كل منها في طريقة التعاطي مع مسألة جنوب السودان ما بين الحل العسكري أو الحل السياسي.

وتحوّل الجنوب إلى بوابة للتدخل الخارجي في شؤون السودان، وتنوعت الأدوار على الساحة السياسية الداخلية بين الإقليمية والدولية، وكان دور الولايات المتحدة الأمريكية هو الأبرز دولياً، حتى وُصف بأنه عراب اتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥، وهو الاتفاق الذي رسم خارطة طريق للعلاقة بين الشمال والجنوب، وتضمن مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات، يُصوّت بعدها جنوب السودان من خلال استفتاء شعبي على تأسيس دولة مستقلة، أو على البقاء في الوحدة مع الشمال، وقد اختار الجنوب بأغلبية كبيرة خيار الانفصال، ليؤسس دولة طالما نادى بها الجنوبيون.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية انفصال جنوب السودان، ومدى تأثير ذلك على السودان بشكل خاص والأمة العربية بشكل عام، وذلك لما تحويه هذه الأمة من تناقضات قد تحذو حذو الجنوب بالمناداة بالانفصال وتأسيس دولة مستقلة. أما أهدافه فهي تتلخص في البحث في الأحداث الماضية التي أثرت في الانفصال، وذلك من أجل تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إليه، فضلاً عن الوصول إلى توصيات مناسبة تتعلق بكيفية التعامل مع هذا الحدث المهم.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في أنه، على الرغم من تعدد محاولات حل الأزمة بين شمال السودان وجنوبه، وعلى الرغم من تعدد المبادرات الساعية لحلها، سواءً أكانت من داخل السودان وبمبادرة من حكوماتها المتعاقبة، أم من دول الجوار الإقليمي، أم من دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أم حتى من منظمات دولية كالأمم المتحدة، فإن الأزمة بقيت موجودة بين الطرفين. حتى بعد قرار أهل الجنوب بالانفصال، تبقى الأبواب مشرعة على احتمال عودة الحرب بين شمال السودان وجنوبه، وبالتالي قد لا يكون الانفصال هو الحل. ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث سيحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الأسباب التي أدت إلى هذا الصراع عبر تاريخ السودان.
٢. هل سيؤدي قرار أهل الجنوب بالانفصال بعد الاستفتاء الذي جرى منذ أشهر إلى تشكيل دولة مستقرة من شأنها تحقيق الأمن والتوازن بين شطري السودان.
٣. هل مارست القوى الخارجية على اختلافها دوراً في الدفع إلى الانفصال.

فروض البحث:

يستند البحث إلى فرضيتين:

- إن الاختلاف في اللغة والدين والثقافة والعرق بين شطري السودان أدى بمفرده إلى هذا الصراع، أو أن أطرافاً خارجية سبست الدين، وعظمت الخلافات، ودفعت باتجاه الانفصال.
- إن انفصال جنوب السودان عن الشمال وتأسيسه لدولة مستقلة، إما أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن وإنهاء الأزمة بين الطرفين، أو أن يؤدي إلى زعزعة الشمال اقتصادياً، وإيجاد دولة ضعيفة في الجنوب الأمر الذي سيمهد لفصول جديدة من الصراع.

منهجية البحث:

يستخدم هذا البحث منهجين اثنين، هما:

- ♦ المنهج التاريخي: وذلك للبحث في الأحداث المتعلقة بتاريخ الأزمة في جنوب السودان، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى هذا النزاع بين الشمال والجنوب، والحكم على الظروف التي أحاطت بتلك المرحلة.

♦ المنهج الوصفي التحليلي: من أجل تحليل الأحداث والتطورات التي مرَّ بها جنوب السودان وصولاً إلى الانفصال، وتفسيرها تفسيراً ملائماً.

تقسيمات البحث:

اشتمل البحث على ستة أقسام وُزعت على النحو الآتي:

- أولاً: تمهيد.
- ثانياً: التطور التاريخي للأزمة بين شمال السودان وجنوبه.
- ثالثاً: اتفاقية السلام الشاملة «اتفاق نيفاشا».
- رابعاً: التطورات التي تلت اتفاقية نيفاشا «السنوات الست الانتقالية».
- خامساً: دور العامل الخارجي في أزمة جنوب السودان.
- سادساً: الاستفتاء على الانفصال وتداعياته.

أولاً- تمهيد:

يقع السودان في مساحة شاسعة، ويتشارك حدودياً مع تسع دول مجاورة، ومعظم هذه الدول يوجد معها تداخل في القبائل السودانية التي تزيد عن خمسمائة قبيلة^(١). ويقدر بعض الباحثين أنَّ مساحة السودان ككل تعادل مرتين ونصف مساحة مصر^(٢)، إذ تصل مساحته إلى «٢,٥» مليون كم^٢، وهو بالتالي أكبر البلدان العربية وحتى الإفريقية^(٣).

وقد أُطلق على السودان اسم «إفريقيا المصغرة»، وذلك لأنَّ الإنسان في السودان هو اختزالٌ لإنسان إفريقيا، إذ تتنوع فيه الأجناس واللغات والأديان والتقاليد، ونتيجة لمرور نهر النيل عبر أراضيه فهو يُشكل عامل جذب للمهاجرين الأمر الذي أدى إلى زيادة تنوعه، إذ توجد فيه نحو «٥٦» جماعة عرقية تنقسم إلى «٥٩٧» جماعة عرقية فرعية، كما توجد فيه حوالي فيه «١١٥» لغة ولهجة. ونتيجة لهذا التنوع، تتعدد الروابط الاجتماعية بين السكان، ولكنَّ الرابطة الأقوى هي رابطة العروبة، لأنها رابطة ثقافية وحضارية غير عنصرية، وهي لا تتناقض مع الأفرقة، لذلك يُعرف السودان بالاندماج العربي الإفريقي^(٤).

أما جنوب السودان فتصل مساحته إلى حوالي «٧٠٠» ألف كم^٢، أي ما يعادل ٢٨٪ من المساحة الكلية للبلاد، وهو يتشارك حدودياً مع خمس دول هي إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو وإفريقيا الوسطى، ويفصل الجنوب عن الشمال شريط حدودي يصل طوله إلى حوالي ألفي كم^(٥).

وتتخذ الصراعات في جنوب السودان طابعاً قُبلياً، وذلك بسبب غياب التنمية عن أغلب مدن الجنوب مثل مدينة جونقلي، حيث يكون أغلب النشاط الاقتصادي فيها هو للرعي، الأمر الذي يدفع باتجاه كثير من المشكلات نتيجة لتعرض قطعان المواشي للسرقة، أو لمشكلات الحصول على المرعى أو المياه، ومع هذه المشكلات الصغيرة تبدأ مشكلات أكبر وأكثر تعقيداً، قد تصل إلى حد النزاعات المسلحة، وقد يتدخل فيها بعض الأطراف الخارجية^(٦). وبما أنَّ الانتماء في الجنوب هو للقبيلة فإنها تُعد منطقة زاخرة بالسلاح^(٧).

ثانياً. التطور التاريخي للأزمة بين شمال السودان وجنوبه:

مرت الأزمة بين الشمال والجنوب بمراحل مختلفة بدأت منذ الحكم المصري للسودان في زمن الخديوي اسماعيل، واستمرت في أثناء الحكم الثنائي «المصري - البريطاني»، وتعاضمت في مرحلة الاستقلال نظراً لما تضمنته هذه المرحلة من تقلبات.

١- فترة الحكم المصري للسودان:

لا بدَّ بدايةً من التذكير بأنَّ وجود العنصر الزنجي في جنوب السودان قد سمح بانتشار ظاهرة الرق والتجارة القائمة على هذه الظاهرة، عندما كان أهل الشمال يقومون باسترقاق أهل الجنوب وجعلهم عبيداً لهم^(٨).

حرصت مصر في زمن «محمد علي» على تحقيق أمنها المائي عن طريق تأمين منابع نهر النيل، بالإضافة لتوسيع زراعتها وفتح أسواق تجارية جديدة تقوي من اقتصادها، فأرسلت أولى الحملات العسكرية باتجاه السودان تحديداً في عام ١٨٣٩، واستمر الوجود المصري في السودان إلى عصر الخديوي اسماعيل، إذ سُميت تلك الفترة بعصر الإمبراطورية المصرية^(٩).

ولقد قام الخديوي اسماعيل بتكليف البريطاني «صموئيل بيكر» بحملة عسكرية على الجنوب نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية فيها، وقد كانت هذه الحملة بداية زرع الكراهية هناك. إذ عمل بيكر على اضطهاد السكان المحليين للجنوب وذلك تأييداً لأهداف بريطانيا التي كانت تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة بالسيطرة على منابع النيل وذلك للضغط على مصر وإحكام اليد عليها بعد ذلك^(١٠). والحقيقة أنَّ الخديوي اسماعيل سكت عن تصرفات «بيكر» لأنه كان يريد تأييداً بريطانياً لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الخديوي تغيير سلوك «بيكر»، ولكن دونما جدوى، فكلف «جوردن» بدلاً من «بيكر»، ولكن «جوردن» استمر باتباع سياسة سلفه نفسها ضد الجنوب إرضاءً لرغبات بريطانيا، المتمثلة في السيطرة على مصر، والسعي نحو تكريس انفصال

الجنوب عن الشمال في السودان، من أجل ضم الجنوب إلى باقي مستعمراتها في وسط إفريقيا، إذ كانت بريطانيا تحلم ببناء إمبراطورية إفريقية تتألف من كينيا وأوغندا وجنوب السودان^(١١).

٢- مرحلة الحكم الثنائي «المصري-البريطاني»:

بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ انتقل السودان إلى مرحلة من الحكم الثنائي «المصري-البريطاني» والتي امتدت منذ العام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٤، وخلال هذه الفترة كانت رغبات بريطانيا هي السائدة في السودان، إذ عمدت بريطانيا إلى عزل الجنوب كلياً عن الشمال، وبدأت بإرسال البعثات التبشيرية إلى الجنوب بحجة رفع مستوى السكان التعليمي والثقافي، كما قامت أيضاً بتيسير دخول التجار اليونانيين إلى جنوب السودان، وكذلك أهل الشام من ذوي الأصول المسيحية، كما أصدرت السلطات البريطانية عام ١٩١٨ قانوناً يقضي بجعل العطلة الرسمية في الجنوب يوم الأحد واعتماد اللغة الإنكليزية كلغة رسمية بدلاً من اللغة العربية، كما قامت بإنشاء خط فاصل بين الشمال والجنوب امتد على طول نهر العرب، وطلبت من زعماء القبائل الجنوبية التخلي عن الأسماء العربية، وكذلك التخلي عن الملابس التقليدية ومنعت بيعها في الأسواق، وقدمت مكافأة للطلاب المتميزين تتمثل بالدراسة في المدارس التبشيرية العليا المنتشرة في أوغندا، ومنعت الدخول إلى الجنوب إلا بإذن رسمي من السلطات البريطانية^(١٢).

أدت هذه الممارسات إلى إحداث شرخ حقيقي بين شمال السودان وجنوبه، ووصلت بريطانيا إلى ما أرادت من وراء سياستها التي استمرت عشرات السنين، وترسخت هذه الممارسات في المجتمع الجنوبي، وبدأت تظهر بوادر الاختلاف بين شطري السودان، هذا الوضع أدى إلى عقد لقاء أو مؤتمر بين الشمال والجنوب كان الأول من نوعه، وقد جرى هذا اللقاء في مدينة «جوبا» الجنوبية في عام ١٩٤٧، وبعد أن تبادل الطرفان وجهات النظر، طلب الجنوبيون من الشماليين بعض الضمانات التي رأوا أنها ضرورية لردم الهوة بين الطرفين ومحاولة لتطويق الاختلاف بينهما، وهذه الضمانات هي^(١٣):

- ♦ احترام الثقافة الجنوبية وتشجيعها.
- ♦ المساواة والمساواة بين المواطنين في شطري السودان.
- ♦ المساواة العرقية بين الشطرين، لتلافي سنين طويلة من تجارة الرقيق مارسها أهل الشمال بحق أهل الجنوب.
- ♦ دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية في الجنوب.
- ♦ إشراك أهل الجنوب في إدارة السودان كله، مع حكم ذاتي للجنوب.

وهذه الضمانات كانت في حقيقة الأمر كفيلة فيما لو وضعت حيز التنفيذ، أن تصل بالسودان إلى تطويق الصراع في بدايته، ولكنها أهملت ولم تُنفذ.

٣- مرحلة ما بعد الاستقلال:

حصل السودان على استقلاله في مطلع عام ١٩٥٦، وقد قسّم الباحثون هذه المرحلة إلى ست مراحل بحسب القيادات التي توالى على الحكم، وهذه المراحل هي:

أ. مرحلة الحكم الذاتي الأول «١٩٥٤-١٩٥٨»: ومن أبرز أخطاء هذه المرحلة أنها قامت مثلاً، وفي إطار ما يعرف بـ سياسة «السودنة» في ظل حكم اسماعيل الأزهري وتحديداً في عام ١٩٥٥، بنقل بعض فرق الجيش الجنوبية إلى الشمال الأمر الذي أدى إلى تمردهم، كما أدى أيضاً إلى تفجير ثورة في الجنوب مناصرة لحقوقهم، بالإضافة لإهمالها تنمية الجنوب اقتصادياً، واستيلائها على المدارس التبشيرية وحصر وظائف الدولة في الجنوب بأهل الشمال فقط^(١٤).

ب. مرحلة الحكم العسكري الأول «١٩٥٨-١٩٦٤»: قاد الحكم في هذه المرحلة إبراهيم عبود الذي اعتمد سياسة الدمج والتدوين بين الشمال والجنوب، وذلك عبر الأسلمة والتعريب، فقد قام بإنشاء المعاهد الإسلامية ومدارس تعليم القرآن الكريم، واستبدل بالأحد الجمعة وجعله يوم عطلة رسمي، وحظر التبشير المسيحي في الجنوب وطرد المبشرين، كما اتخذ الحل العسكري منهجاً لحل قضية الجنوب، وسعى إلى إدماجه بالقوة مع الشمال، ولكن هذه السياسة أدت إلى عدة أمور أبرزها تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان وبعض الدول الغربية، كما أدت إلى هروب آلاف السودانيين الجنوبيين من القمع، إذ شكلوا حركات تحرر ومنظمات هدفت جميعها للمطالبة بفصل الجنوب عن الشمال، وبدأ قادة الثورة الجنوبية يتخذون من بعض دول الجوار الإفريقي مقراً لهم، واندلع تمرد في الجنوب نتيجة لهذه السياسة في نهاية هذه المرحلة عام ١٩٦٣^(١٥).

ت. ثورة أكتوبر الشعبية «١٩٦٤-١٩٦٩»: هذه الفترة كانت فترة رئاسة سر الختم الخليفة، الذي أدرك أنّ جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط رئاسة إبراهيم عبود، لذلك اتصل بقيادة تمرد عام ١٩٦٣ وعقد معهم مؤتمراً للحوار الوطني، ضمّ إلى جانبهم دولاً إفريقية كثيرة، أبرزها مصر والجزائر ونيجيريا، ونتج عنه تبني النظام الإقليمي في الحكم، بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، وهذا ما يُعدّ تقدماً كبيراً، ولكنه فشل في تطبيق ما تمّ التوصل إليه في الحوار وفشل أيضاً في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأمور تنمية الجنوب وخدمة أقاليمه المختلفة، وانتهى هذا كله بحدوث انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ متأثراً إلى درجة كبيرة بثورة تموز/ يوليو في مصر^(١٦).

ث. الحكم العسكري الثاني «١٩٦٩ - ١٩٨٥»: عُرف هذا الانقلاب بانقلاب النميري، وقد قام النميري في عام ١٩٦٩ بإصدار إعلان تم فيه القبول الصريح بالفوارق والاختلافات الثقافية والتاريخية بين الشمال والجنوب، وهذا ما لقي ترحيباً من قبل الجنوبيين، وبخاصة حركة «أنيانيا»^(١٧) وقائدها جوزيف لاقو، هذا التلاقي في الأفكار بين الشمال والجنوب أثمر عن عقد مؤتمر في أديس أبابا عام ١٩٧٢، والذي أعطى بموجبه للجنوبيين حكماً ذاتياً موسعاً وضمّ قادة التمرد أو حركة أنيانيا في الجيش السوداني، وضمّن ذلك صراحة في الدستور^(١٨).

ج. انتفاضة نيسان/ أبريل الديمقراطية «١٩٨٥ - ١٩٨٩»: استمر الوضع هادئاً ما يقارب عشر سنوات حتى عام ١٩٨٥، ثم عاد إلى التفجر من جديد نتيجة لانقسامات داخل القادة الجنوبيين ونتيجة أيضاً لإعلان حكومة الشمال تطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية على الجنوب من جديد، مما دفع بالحرب الأهلية إلى الواجهة مرة أخرى، وظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق وتمكنت من السيطرة على حوالي ٨٠٪ من جنوب السودان^(١٩)، وبعد تولي الصادق المهدي قيادة البلاد وهو زعيم حزب الأمة، إثر فوزه بانتخابات عام ١٩٨٥، قام بعقد عدة لقاءات بينه وبين قرنق ولكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق لحل المشكلات المستمرة بين الشمال والجنوب، ولكن وفي الوقت ذاته خلا الجنوب من أية تمردات أو حروب، ثم بدأت الانقلابات بالتوالي على نظام المهدي ونجح أحدها في عام ١٩٨٩، وعُرف بنظام الإنقاذ الذي مازال مستمراً^(٢٠).

نظام الإنقاذ «١٩٨٩»: اعتمد نظام الإنقاذ الحل السلمي أو السياسي لحسم النزاع مع الجنوب، وسعى إلى وساطة دول مجاورة مثل إثيوبيا، حيث أقر نظام الإنقاذ في عام ١٩٩١ النظام الفيدرالي بجنوب السودان واستمر المد والجزر في العلاقات بين الشمال والجنوب، حتى جاء اتفاق مشاكوس في ٢٠/ تموز- يوليو/ ٢٠٠٢، والذي كانت أهم مقرراته الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات وذلك عبر استفتاء شعبي، وهو الذي مهد الطريق إلى اتفاق نهائي وقّع بين الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة قرنق، سُمي هذا الاتفاق باتفاقية السلام الشاملة وذلك في ٩/ يناير/ ٢٠٠٥ في العاصمة الكينية نيروبي وعُرف فيما بعد باتفاق نيفاشا^(٢١).

ثالثاً. اتفاقية السلام الشاملة «اتفاق نيفاشا»:

ضمّن هذا الاتفاق في الدستور السوداني وعُرف بالدستور الانتقالي المؤقت لعام ٢٠٠٥، ومهد هذا الاتفاق الطريق لكيانين في السودان «إسلامي في الشمال وعلماني في الجنوب» مع الاحتفاظ بحق تقرير المصير بعد ست سنوات، بمعنى آخر أدق إن الاتفاق هو

الصيغة النهائية المطروحة أمام الجنوبيين إذا أرادوا البقاء في الوحدة، وهو أيضاً يمهّد الطريق لهم لإنشاء دولتهم إذا أرادوا الانفصال، وقد أصبح هذا الاتفاق بمثابة الدستور الشامل للبلاد في هذه السنوات الست الانتقالية، وأبرز ما تضمنه الاتفاق هو أمران، الأول يتعلق بتقاسم السلطة والثاني متعلق بتقاسم الثروة وخاصة النفط، كما تضمن الإجراءات التمهيدية لإجراء الاستفتاء والانتخابات (٢٢).

أ. اتفاق تقاسم السلطة:

قسّم اتفاق نيفاشا البرلمان السوداني بنسبة ٥٢٪ لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، و٢٨٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، أي حاز الاثنان أو طرفا الاتفاق على نسبة ٨٠٪، من المقاعد البرلمانية وهي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع أو أي تعديل دستوري يراه الطرفان ضرورياً. كما أعطى الاتفاق أيضاً نسبة ٧٠٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان في المجلس التشريعي الخاص بجنوب السودان، وهذه النسبة أيضاً هي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع في برلمان الجنوب، أي أنّ مفاصل القرار في البلاد هو بيد شريكي الاتفاق المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، ولكن هنالك من يرى أنّ الاتفاق جاء قسمة ضيزى بحق أهل الشمال لأنه أعطى الجنوبيين حقاً كاملاً بحكم إقليمهم وأشركهم بنسبة الثلث في حكم الشمال (٢٣).

ب. اتفاق تقاسم الثروة:

وضح اتفاق تقاسم الثروة كيفية اقتسام عائدات تصدير البلاد للنفط، هذا التصدير الذي بدأت الشحنة الأولى منه في عام ١٩٩٩، وكانت وجهتها الصين (٢٤)، ثم أصبحت الصادرات النفطية تمثل حوالي ٧٠٪ من إجمالي الصادرات السودانية، مع العلم أنّ الاحتياطي النفطي السوداني يُقدر بأكثر من ملياري برميل وتقع حقول النفط الأساسية في وسط البلاد وجنوبها. وبحسب اتفاق نيفاشا فإنّ حصة الولاية المنتجة للنفط هي فقط ٢٪، ثم تُقسم العوائد الباقية أي ٩٨٪ مناصفة بحيث تحصل الحكومة المركزية على نسبة ٤٩٪ وحكومة الجنوب على ٤٩٪ «مع العلم أنّ ثلثي النفط المستخرج يأتي من ولايات الجنوب» (٢٥).

ت. قانون الاستفتاء:

تمّ الاتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على ألا تقل نسبة المشاركين في الاستفتاء عن ٦٠٪ من المسجلين على اللوائح، أي الذين يحق لهم التصويت، ثمّ أن تكون نسبة ٥١٪ كافية لاعتبار ما يصوت عليه الجنوبيون قانونياً ونافذاً سواء أكان بالانفصال أم بالوحدة، «أي بقاء نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل» (٢٦). وقد

وُضع قانون للاستفتاء من أجل هذا الغرض، تضمن «٦٩» مادة توزعت على سبعة فصول، تضمنت أحكاماً عامة لكيفية إجراء الاستفتاء والمفوضية المشرفة عليه، إضافة إلى شرح عمليات الاقتراع وتنظيمها، مع تركيزها على توفير البيئة الملائمة للاقتراع وكفالة حرية التعبير عن الرأي دونما أية ضغوطات. ولكن أهم ما في القانون أنه في حال تم التصويت لصالح الانفصال، فإن الطرفين سيدخلان في مفاوضات تتناول بعض الأمور المعقدة التي أُجلت في اتفاقية نيفاشا، وسُميت بالقضايا العشر الخلافية^(٢٧)، وهي الجنسية والعملية والخدمات العامة ووضع وحدات الأمن والمخابرات المشتركة، بالإضافة للاتفاقيات والمعاهدات والأصول والديون، فضلاً عن حقول النفط وإنتاجه والمياه والملكية ووضع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي^(٢٨).

ث. الانتخابات العامة التي تسبق الاستفتاء:

تأتي هذه الانتخابات طبقاً لما قرره اتفاقية نيفاشا، وهي انتخابات عامة لكل مستويات الحكم وتحت رقابة دولية، والهدف من هذه الانتخابات هو الوصول إلى طبقات حكم منتخبة تقود البلاد إلى الاستفتاء الذي يشكل الحدث الأبرز. وستشمل هذه الانتخابات، انتخاب رئيس للجمهورية ورئيس لحكومة الجنوب ورئيس لكل الولايات السودانية البالغ عددها «٢٥» ولاية، كما ستشمل انتخاب أعضاء البرلمان الوطني ومجلس الجنوب التشريعي ومجلس الولاية التشريعي.

وقد قامت الحكومة السودانية بإنشاء «٢١٠٠٠» مركز اقتراع منها «١٤٠٠٠» في الشمال و «٧٠٠٠» في الجنوب، وصنعت «١٣٩٠٠٠» صندوق اقتراع، كما قامت بطباعة «٢٠٨» مليون بطاقة اقتراع، وبلغت التكلفة الأولية المقدرة لها حوالي ٣١٢ مليون دولار ساهمت بعض الهيئات الدولية في تمويل ٤٣٪ منها مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالإضافة لمساهمة بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصفت هذه الانتخابات بأنها الأكثر تعقيداً على صعيد العالم كله^(٢٩)، وقد جرت هذه الانتخابات في الأسبوع الثاني من شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

ج. تقويم اتفاقية نيفاشا:

نجحت اتفاقية نيفاشا في حقيقة الأمر في وقف إطلاق النار وتحقيق السلام في السودان، ولكنها وبحسب التوقعات التي سبقت الاستفتاء لم يكن منتظراً منها أن تحقق الوحدة، وذلك لأنّ الوحدة غير ممكنة التحقق بالمعادلة الاقتصادية والسياسية التي حملتها اتفاقية نيفاشا فحسب، بل بالاندماج الثقافي والاجتماعي بين شعبي الشمال والجنوب، كما أهملت الاتفاقية مسألة مهمة جداً لا بدّ من أن تعالجها أي اتفاقية سلام

ناجحة، وهي تضمينها لمبادئ وآليات للتعامل مع جميع المظالم التي حدثت في الماضي، حتى لا ينعكس ذلك سلباً على الوفاق والاستقرار^(٣٠).

رابعاً: التطورات التي تلت اتفاقية نيفاشا «السنوات الست الانتقالية»:

اتفق الطرفان بموجب اتفاقية السلام الشامل على العمل لأن تكون الوحدة جاذبة بين شمال السودان وجنوبه، ولكن هذا ما لم تلتزم به الحركة الشعبية، إذ قامت بإطلاق يد مناصري الانفصال من أهل الجنوب وإعطائهم الدعم اللازم، مقابل تقييد عمل مناصري الوحدة منهم. كما قامت الحركة الشعبية بتدريب المزيد من أفراد الشعب وتسليحهم وضمهم إلى صفوف الحركة، وبدأت ببناء أسطول بحري وتجهيز سلاح الجو بالطائرات والمطارات اللازمة، كما أكملت سيطرتها الاقتصادية والأمنية على الجنوب وترافق ذلك كله بانسحاب القوات الحكومية من الجنوب تنفيذاً لاتفاق نيفاشا^(٣١).

كما شهدت السنوات التالية للاتفاق ضعفاً في عمليات إعادة الإعمار وتباطؤاً في أداء الحكومة تجاه تنمية الجنوب ودعمه بالمشاريع الاقتصادية والخدمية التي تمّ الاتفاق عليها، مما أدى إلى عودة محدودة للنازحين الجنوبيين وأضعف الحماس لدى المواطن الجنوبي بشكل عام تجاه الوحدة.

بالإضافة للإحباط الكبير الذي سببته وفاة نائب رئيس السودان ورئيس الحركة الشعبية وحكومة الجنوب «جون قرنق» في ٣٠ / تموز / ٢٠٠٥، وذلك عندما كان عائداً بالطائرة من أوغندا، وقد قدر بعض المحللين أنّ هذا الحادث ربما يدفع باتجاه الانفصال خاصة مع عدم وجود ثقة بين الشمال والجنوب أو اهتزازها، وقد انعكس هذا في خطاب النخب الجنوبية بما فيها الطبقة السياسية^(٣٢).

وقد بدا ذلك واضحاً في كلمة ألقاها الرئيس التالي للحركة الشعبية وحكومة الجنوب «سلفا كير»^(٣٣) في أكتوبر من العام ٢٠٠٩، وذلك في كنيسة القديسة تيريزا في مدينة جوبا حيث قال: «إنّ مهمتي تقتضي قيادتكم إلى استفتاء عام ٢٠١١، وهذا اليوم قريب جداً وإنّي على ثقة بأننا سنشارك فيه، ولديكم الفرصة للاختيار بين أن تكونوا أحراراً في وطنكم أو أن تكونوا مواطنين درجة ثانية في بلد موحد»^(٣٤).

خامساً: دور العامل الخارجي في أزمة جنوب السودان:

شكل جنوب السودان عبر التاريخ ساحة للتدخلات الخارجية سواء أكانت لدول إقليمية مجاورة أم لدول غربية بعيدة جغرافياً عن السودان، وارتبطت القوى الجنوبية غالباً بقوى خارجية لتدعيم موقفها، الأمر الذي جعل الجنوب بوابة لنزيف السودان عبر التاريخ ومدخلاً للتدخل في شؤونه الداخلية.

ويلحظ الدور الأبرز لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إذ يشكل الجنوب بالنسبة لهما محط قدم في إفريقيا، بالإضافة لاستثمار الموارد الطبيعية الموجودة فيها مثل النفط والمعادن^(٣٥).

أما الاهتمام الأمريكي بجنوب السودان فقد بدأ يتزايد تحت تأثير ثلاثة عوامل، أولها هو نجاح الحكومة السودانية باستخراج النفط واستثماره في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث بدأت الشركات الأمريكية تضغط على حكومتها وبدأت الحكومة بدورها بالضغط على شمال السودان من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الجنوب تكون الولايات المتحدة هي الراعي الأساسي له. وتعتقد الولايات المتحدة أنه بحلول عام ٢٠١٥، فإنها ستحصل على ربع وارداتها البترولية من إفريقيا بدلاً من منطقة الشرق الأوسط^(٣٦).

أما العامل الثاني فهو أن الولايات المتحدة تريد أن تكون السودان نقطة ارتكاز محورية لقواتها في شرق إفريقيا والصحراء الكبرى، ويبقى العامل الثالث الذي يتحدد في الضغط الذي مارسه المنظمات الأمريكية ذات الأصول الإفريقية والتي حاولت إضفاء الطابع الديني على النزاع بين شمال السودان وجنوبه.

وتبقى السياسة الأمريكية تجاه ملف جنوب السودان جزءاً لا يتجزأ من السياسة تجاه العالم العربي أو الشرق الأوسط، وهي إعادة صياغة هذه المنطقة طبقاً لمصالحها، وقد نجحت الولايات المتحدة في أن تكون الراعي لاتفاقي مشاكوس عام ٢٠٠٢ ونيفاشا عام ٢٠٠٥^(٣٧).

أما إسرائيل فقد تدخلت في أزمة جنوب السودان بشكل مباشر، عن طريق إقامة مراكز تدريبية لمقاتلي الحركات الجنوبية الانفصالية، في أراضي الدول المجاورة مثل تشاد وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، وذلك من أجل تطبيق استراتيجيتها تجاه الدول العربية وهي «شد الأطراف ومن ثم بترها»، أي وبمعنى آخر التفتيت إلى دويلات متناحرة، وهنا تتلاقى الاستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية. كما تريد إسرائيل أن يكون لها وجود على منابع نهر النيل من أجل الضغط على مصر أيضاً، وقد سهلت الدول الإفريقية المجاورة لجنوب السودان هذا الوجود الإسرائيلي خوفاً من انتشار الأصولية الإسلامية في الشمال باتجاه الجنوب ثم باتجاهها هي^(٣٨).

كما يمكن رصد بُعد المصالح لبعض الدول الإفريقية المجاورة مثل كينيا التي تدخلت في الجنوب ودعمت القوى التي تريد الانفصال من أجل بعض المصالح الخاصة، فهي لا تريد أن يطالب السودانيون بمثلث إيلمى الاستراتيجي الذي يُعدُّ منطقة غنية بالمعادن وتبلغ مساحته حوالي «٣٤٥٨» كم^٢، والذي قامت بريطانيا بضمه لكينيا إدارياً أثناء فترة احتلالها للسودان، لذلك دعمت كينيا القوى الانفصالية التي لا تطالب بهذه المنطقة^(٣٩).

سادساً. الاستفتاء على الانفصال وتداعياته:

جرى الاستفتاء على مصير جنوب السودان بتاريخ ٩ / ١ / ٢٠١١ وامتد لغاية ١٥ / ١ / ٢٠١١^(٤٠)، إذ بلغ عدد المسجلين على اللوائح الخاصة بأصحاب الحق بالتصويت «٣٩٤٧٦٧٦»، وبلغت نسبة المصوتين منهم حوالي ٩٧,٥٪ وهي نسبة تصويت مرتفعة جداً، حيث صوت ما يقارب ٩٨,٨٣٪ للانفصال فيما اختار ١,١٧٪ قرار الوحدة، وبلغت نسبة المشاركين في الشمال ٦٠٪ في حين كانت النسبة في الجنوب ٩٩٪^(٤١).

هذا وقد تمّ الإعلان عن النتيجة النهائية للاستفتاء وهو قرار الشعب الجنوبي بالانفصال وإنشاء دولتهم المستقلة التي ستكون الدولة رقم «٥٤» إفريقيًا^(٤٢)، في ٧ / ٢ / ٢٠١١، إذ سيصبح قرار الاستفتاء نافذاً ابتداءً من ٩ / ٧ / ٢٠١١، وحددت الحركة الشعبية اسم الدولة الجديدة بـ «جمهورية جنوب السودان» وعاصمتها «جوبا»، كما اختارت العملة الرسمية للبلاد وهي «الجنيه» كما اختارت النشيد الوطني أيضاً^(٤٣).

ولكنّ التحدي الأبرز الذي ستواجهه الدولة الجديدة، هو إمكانية الوصول إلى حلول تفاوضية مع الشمال بشأن القضايا العشر الخلافية، وأهمها الديون والنفط والمناطق الحدودية المختلف عليها مثل أبيي، إضافة إلى كثير من التداعيات التي قد تواجهها في نشأتها وقد تهدد أمنها الداخلي واستقرارها، مثل توفير متطلبات الحياة الآمنة والمستقرة لشعبها، ووضع حد للتدخلات والأدوار الخارجية حتى لا تتحول إلى ساحة لهذه الأطراف للقيام بأدوار ما ضد دولة الشمال ودول الجوار الإفريقي، أي قد يتحول الانفصال من نقطة للاستقرار إلى بداية جديدة لصفحة من صفحات الحروب والنزاعات بين الدولتين^(٤٤).

بالإضافة إلى كثير من المشكلات التي قد تعاني منها الدولة الناشئة مثل الخلافات القبلية والإثنية والجهل والأمراض والأوبئة، إذ تُشكل نسبة الأمية في الجنوب أعلى معدلاتها في العالم، حيث إنّ أكثر من ٨٠٪ من الذكور و ٩٦٪ من الإناث يعتبرون أميين، أضف إلى ذلك مشكلات التنمية والبنية التحتية ومشكلات الفساد المالي والإداري ومشكلات الفقر وغيرها^(٤٥)، إذ تشير الإحصائيات أيضاً إلى أنّ ٦٢٪ من أهل الجنوب يعيشون تحت خط الفقر، وأنّ نسبة الوفيات بين الأطفال سنوياً تبلغ ٢٪^(٤٦).

كما أنه على الحكومة السودانية التنبيه إلى أنّ الانفصال الذي أصبح أمراً واقعاً بعد الاستفتاء، إن تمّ بشكل طبيعي وسلمي، فإنه سيؤدي إلى رفع العقوبات الغربية عن السودان وعن شخصيات حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وسيتابع السودان حركة نموه الاقتصادي المستقرة التي بدأت منذ عام ٢٠٠٠. أما في حال حدوث العكس، أي عدم القبول بالانفصال وعودة الحل العسكري إلى الواجهة من جديد، فإنّ العقوبات الغربية ستبقى بالإضافة إلى

التراجع الذي سيشيخ العلاقات العربية الإفريقية، لأنَّ السودان سيكرس حينها فشل العرب والأفارقة بالعيش المشترك، وستدعم الدول الإفريقية دولة جنوب السودان وستتدهور علاقات السودان مع الدول الإفريقية (٤٧).

أما بالنسبة لتداعيات الانفصال اقتصادياً، فإنَّ عائدات الشمال من البترول ستخفّض من أربعة مليارات دولار سنوياً، إلى مليار دولار سنوياً، ولكن حكومة الشمال ستحصل على عائدات مرور بترول جنوب السودان من أراضيها وهو في طريقه للتصدير، وتُقدر هذه العائدات بـ «٥٠٠» مليون دولار سنوياً، وبذلك يكون انخفاض عائدات الشمال من البترول جراء الانفصال حوالي ٧٠٪، ويُتوقع أن يتم التعويض عنها بترشيد الاستيراد وتنمية قطاع الزراعة (٤٨). وأخيراً فإنَّ أهم ما يمكن أن يُقال عن تداعيات الانفصال أنه سيؤدي إلى أزمة اقتصادية في الشمال، ودولة ضعيفة في الجنوب.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

١. لا يمكن في محاولة استنتاج أسباب الانفصال، الفصل بين العامل الاقتصادي المتمثل في اختلاف مستوى التنمية بين الشمال والجنوب، أو التهميش السياسي والمتمثل أيضاً في أخطاء الحكومات السودانية المتعاقبة وغياب دور الدولة، أو حتى الحقب التاريخية المختلفة وممارساتها، كالسياسة الاستعمارية البريطانية ذات النهج الانفصالي، أو حتى العامل الديموغرافي المتمثل في التباين الثقافي والاختلاف العرقي بين شمال السودان وجنوبه، فجميع العوامل السابقة تراكمت لتؤدي إلى الانفصال.

٢. العامل الديني لم يكن السبب الأساسي في المشكلة، ولكنَّ تسييس الدين وتغذية الاختلافات وتخويف الآخرين عن طريق التدخل الخارجي والأدوار الخارجية لدول مختلفة، هو ما فاقم المشكلة، والدليل على ذلك هو التعايش بين الديانتين المسيحية والإسلامية في كثير من بلدان العالم العربي.

٣. إنَّ هنالك صورة عالقة في أذهان أهل الجنوب، أثرت كثيراً في تعاطيهم مع أهل الشمال، تلك الصورة تعود إلى عصور الاسترقاق والتجارة القائمة عليها، عندما كان الجنوبيون عبيداً لدى الشماليين، هذه الصورة سببت اختلافاً حقيقياً بين شطري السودان.

٤. إنَّ الصراع الحقيقي بين الشمال والجنوب أو الأزمة الحقيقية بينهما، تتمثل بوجود صراع حقيقي بين هويتين، هوية شمالية وهوية جنوبية مختلفتين في كل المقومات

اللازمة لقيام الوحدة. فهما تختلفان في اللغة والثقافة والعرق والدين، وإنَّ اختزال اتفاق نيفاشا للتسوية أو الوحدة بين الشمال والجنوب بتقاسم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، قد أدى إلى إيقاف الحرب بين الطرفين، ولكنه لم يكن ليحقق الوحدة المنشودة بينهما، وقد دلت صناديق الاقتراع على ذلك، أضف إلى ذلك التدخلات الخارجية ورغبتها في الانفصال.

٥. إنَّ انفصال جنوب السودان سيشكل حدثاً مفصلياً في تاريخ السودان وإنَّ تداعياته لن تقتصر على السودان وحده فحسب، بل ستمتد إلى كل القارة الإفريقية وحتى المنطقة العربية، التي يوجد فيها نزاعات قد تسلك طريق جنوب السودان في توجيهها.

التوصيات:

١. بما أنَّ الانفصال قد أصبح بعد الاستفتاء أمراً واقعاً، فمن الأفضل أن يتم هذا الأمر بصورة سلمية، أي ألا تضع الحكومة السودانية العقبات أمامه، لأنها إن فعلت، فإنَّ الدولة الناشئة ستشكل من الناحية الاستراتيجية خطراً أكبر مما كان عليه الوضع أيام الحرب والنزاع بين الطرفين، فربما تدير دولة الجنوب ظهرها لدولة الشمال وتسعى لتشكيل تحالفات مع دول إفريقية وغربية، قد تهدد أمن دولة الشمال واستقرارها.

٢. يجب الإسراع بحسم القضايا العشر الخلافية بين الطرفين، لأنَّ ذلك سيشكل عاملاً إيجابياً، في حين أنَّ التباطؤ قد ينذر بتحول تلك القضايا أو منطقة «أبيي» على سبيل المثال إلى ما يشبه قضية كشمير العالقة بين الهند والباكستان، وأبرز القضايا هي النفط والحدود، ومنطقة «أبيي» التي تمثل القضية الأكثر جدلاً.

٣. يتوجب على دولة الشمال العمل على إقامة أفضل العلاقات مع الدولة الجنوبية الناشئة، لأنَّ ما يوجد من عوامل أدت إلى الانفصال، لا تلغي تاريخاً طويلاً جمع الدولتين في دولة واحدة، فضلاً عن وجود طبقة جنوبية مثقفة ما زالت ترى في الوحدة حلماً يمكن بناؤه على أساس الاندماج الوظيفي، أي التدرج في الحكم من الفيدرالية وصولاً إلى الكونفيدرالية.

٤. يتوجب أيضاً على الدول العربية الإسراع في إقامة أفضل العلاقات مع الدولة الجنوبية الناشئة، والسعي إلى إقامة المشاريع الاستثمارية فيها وحتى مساعدتها ببعض المشاريع التنموية، أي وبمعنى آخر السعي إلى احتضانها وتقريبها إلى العالم العربي، كي لا يحصل العكس وتتطرف عن الدول العربية وتحالف مع الغرب، الأمر الذي قد يشكل خطراً استراتيجياً على الدول العربية جمعاء.

الهوامش:

١. مصعب عبد القادر وداعة الله، دور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي في السودان لمرحلة ما بعد السلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢، (مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩ بيروت)، ص ٦١.
٢. محمود وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، المجلد ٣٢، (٢٠٠٤)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، ص ٨٤٧.
٣. Natsios Andrew.S, Abramowitz Michael, Sudan's Secession Crisis Can the South Part from the North without War, foreign affairs, Vol.90 N.1, 2011, p.19
٤. بهاء الدين مكاوي، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، نيسان/ أبريل، (٢٠٠٩)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية القاهرة)، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.
٥. [http:// www.aljazeera.net/ NR/ exeres/ 985C9F4E- E40A- 4D7F- 85EB- 050BC167BD25.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/985C9F4E-E40A-4D7F-85EB-050BC167BD25.htm)
٦. الصراعات القبلية في جونقلي التصدي لانعدام الأمن في جنوب السودان، تقرير المجموعة الدولية للأزمات، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠). كما يتوفر التقرير على الانترنت:-
[http:// www.crisisgroup.org/ home/ index.cfm?id=6452](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=6452)
٧. Natsios Andrew.S, Abramowitz Michael, Sudan's Secession Crisis Can the South Part from the North without War, op.cit, p.22
٨. Natsios Andrew.S, Abramowitz Michael, Ibid. p.20
٩. نسيم مقار، البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل، (١٩٦٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة)، ص ٥٨.
١٠. Kock, Petrus.de, Thabo Mbeki and the Long Talk to Southern Sudan's 1. Referendum, P0lICY Briefing, Vol.25, November, 2010 Governance of Africa's Resources Programmed, p.p.3- 4
١١. محمود وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣١ - ٨٣٢.

١٢. محمود وهيب السيد، المرجع السابق، ص ٨٢٩ - ٨٣٤.
١٣. محمود وهيب السيد، المرجع السابق، ص ٨٣٥.
١٤. بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير، (٢٠١١)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ١٧٤.
١٥. Natsios Andrew.S, Abramowitz Michael, Sudan's Secession Crisis Can the South Part from the North without War, op.cit, p.19
١٦. محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، تموز/ يوليو، (٢٠٠٥)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ٢٧١.
١٧. تعدُّ حركة أنيانيا أو «سم الثعبان» أول من طالب بالحكم الذاتي للجنوب وذلك منذ العام ١٩٥٥، بالإضافة لبعض الحركات الأخرى وهي: - الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني - جبهة تحرير أزانيا - حزب الوحدة السوداني - رابطة السودان الجنوبي - حركة تحرير جنوب السودان وهي الجناح العسكري لحركة أنيانيا - الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق. راجع: حمدي عبد الرحمن، ٢٠١١ - دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير، القاهرة، ص ١٦٤. بالنسبة لجون قرنق فقد وُلد في عام ١٩٤٥ في بور بجنوب السودان حصل على إجازة في العلوم عام ١٩٧١ من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ١٩٧٢ انضم إلى الجيش السوداني برتبة نقيب، وكلفه الجيش في عام ١٩٨٣ بإخماد تمرد في الجنوب ولكنه بدلاً من إخماده أعلن نفسه زعيماً للتمرد وأسس الحركة الشعبية لتحرير السودان، راجع: [http:// www.aljazeera.net/ NR/ exeres/ 22BAC6FA- 3ADE- 4D6C- B431- 2D8FCFD88742.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/22BAC6FA-3ADE-4D6C-B431-2D8FCFD88742.htm)
١٨. محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.
١٩. محمد عثمان حبيب الله، المرجع السابق، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.
٢٠. Natsios Andrew.S, Abramowitz Michael, Sudan's Secession Crisis Can the South Part from the North without War, op.cit, p.23
٢١. محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مرجع ذكره، ص ٢٧٥.

٢٢. هانى رسلان، اتفاق تقاسم السلطة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، نيسان/ أبريل، (٢٠٠٥)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ٦٨.

٢٣. هانى رسلان، المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧٣.

٢٤. Leo Benjamin, Sudan Debt Dynamics: Status Quo Southern Secession. Debt Division and Oil—A Financial Framework for the Future, Center for Global Development, Washington, 2010. P.42

٢٥. خالد حنفي علي، اتفاق تقاسم الثروة هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال، مجلة السياسة الدولية، نيسان/ أبريل، العدد ١٦٠، (٢٠٠٥)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ٧٤ - ٧٥.

٢٦. Kock, Petrus.de, Thabo Mbeki and the Long Talk to Southern Sudan's.٢٦. Referendum, Policy Briefing, op.cit.p.4

٢٧. لقد قامت المفوضية الموكل بها إجراء الاستفتاء، والتي أنشئت بموجب قانون الاستفتاء بارتكاب مخالفة بارزة جداً، تمثلت بعدم وجود فترة ثلاثة أشهر تفصل بين موعد إعلان الكشف «أي أسماء المقبولين لإجراء الاستفتاء» وبين موعد إجرائه، فكانت الفترة الفعلية الفاصلة هي حوالي شهر وثلاثة أيام، هذا ما دعا بعض المحامين إلى رفع دعوى قضائية تدفع بعدم دستورية الاستفتاء وتم قبول هذه الدعوى لدى المحكمة الدستورية. راجع:- هانى رسلان، الاستفتاء في جنوب السودان الخلافات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير، (٢٠١١)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ١٦٠ - ١٦٢.

٢٨. Leo Benjamin, Sudan Debt Dynamics: Status Quo Southern Secession. Debt Division and Oil—A Financial Framework for the Future, op.cit.p.1

٢٩. هانى رسلان، السودان مشهد ما قبل الانتخابات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، نيسان/ أبريل، (٢٠١٠)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ١٦٠ - ١٦١.

٣٠. عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٧، أيلول/ سبتمبر، (٢٠٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص ٧٠ - ٧٢.

٣١. هانى رسلان، الاستفتاء في جنوب السودان الخلافات والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢ - ١٦٣.

٣٢. عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ - ٧٨.

٣٣. وُلد سلفا كير في محافظة بحر الغزال السودانية وبدأ حياته مقاتلاً في صفوف حركة أنيانيا حتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، حيث تمّ استيعابه بعد الاتفاقية في سلاح المشاة بالقوات المسلحة السودانية، وبدأ بالترقي حتى وصل إلى رتبة نقيب بالاستخبارات العسكرية عام ١٩٨٣، ثمّ انضم بعدها إلى صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أعلنت التمرد ضد حكومة السودان في الشمال، وكان يتحفظ كثيراً على سياسات جون قرنق، وخاصة فيما يتعلق بانفتاحه على التحالفات مع الشمال، إذ كان يفضل إعطاء الأولوية للجنوب وشؤونه، وقد بدأ الخلاف الحقيقي بين الرجلين مع توقيع اتفاق مشاكوس عام ٢٠٠٢، والذي أعطى الجنوبيين الحق بتقرير مصيرهم وكان رأيه أنه بعد مرور فترة انتقالية مدتها ست سنوات سيكون للجنوبيين الحق بتقرير المصير، ومن ثمّ لا داعي لإضاعة الوقت وإطالة عمر المفاوضات مع الشمال، عكس رأي جون قرنق الذي بدأ بمفاوضات مع الشمال للوصول لاتفاق أشمل، وهو ما حصل مع توقيع اتفاق نيفاشا. أي أنّ سلفا كير كان ضد هذا الاتفاق وقد أوشك على الانفصال عن الحركة بعد التوقيع، راجع: - هاني رسلان، من الغابة إلى القصر الجمهوري سلفا كير قائداً جديداً لجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، تشرين الأول / أكتوبر، ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ١٥٨ - ١٥٩.

٣٤. هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، كانون الثاني / يناير، ٢٠١٠، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ١٣٨.

٣٥. محمود حسين، قراءة في الانتخابات السودانية وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، تموز / يوليو، ٢٠١٠، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ٢٢٠.

٣٦. محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.

٣٧. حمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني / يناير، ٢٠١١، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ١٦٥ - ١٦٦.

٣٨. سامي صبري عبد القوي، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، كانون الثاني / يناير، ٢٠٠٧، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

٣٩. بدر حسن شافعي، السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر، مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير، (٢٠٠٩)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، ص ٢٢٧.

٤٠. راجع موقع مفوضية الاستفتاء على الانترنت على الرابط:

www.ssrc.sd/ssrc/time_table.php

٤١. Southern Sudan Votes for Secession, 2011, Carter Center News, Atlanta. .p.p. 4- 5

٤٢. <http://www.nordiskaafrikainstitutet.se/ecas-4/panels/41-60/panel-50/Ana%20Elisa%20Cascao%20-%20Abstract.pdf>

٤٣. راجع موقع المفوضية على شبكة الانترنت على الرابط:

www.ssrc.sd/ssrc/newsview.php

كتبت الصحفية «ريبيكا هاملتون» مراسلة صحيفة «نيو ريپابليك» الأمريكية، والتي قضت في جنوب السودان فترة ست سنوات منذ توقيع اتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥، مقالاً قبل إجراء الاستفتاء بأيام قليلة، لخصت فيه حالة الترقب والانتظار التي يعيشها شعب الجنوب ليوم الاستفتاء، إذ كانت متأكدة من أن الجنوب سيختار الانفصال، وذكرت أنها نادراً ما قابلت شخصاً يريد الوحدة مع الشمال. راجع: أحمد محسن، جنوب السودان قد يواجه صعوبات جمة غداة انفصاله، مجلة الشرق، العدد ٨٢٤٠، (دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة، ٢٠١١)، ص ١٠.

٤٤. هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

٤٥. عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

٤٦. أحمد محسن، جنوب السودان قد يواجه صعوبات جمة غداة انفصاله، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٤٧. صفوت فانوس، أثر انفصال الجنوب على علاقات السودان الخارجية، البحث موجود على الرابط: <http://www.shebacss.com/docs/hfaidh002-10.pdf>

٤٨. ندوة بعنوان «واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني»، ٢ / آذار / ٢٠١١، متوفرة على الرابط: <http://www.arrasid.com/file/%D9%88.pdf>

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. حبيب الله، محمد عثمان، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، تموز/ يوليو، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥).
٢. حسين، محمود، قراءة في الانتخابات السودانية وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، تموز/ يوليو، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠).
٣. رسلان، هاني، اتفاق تقاسم السلطة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، نيسان/ أبريل، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥).
٤. رسلان، هاني، الاستفتاء في جنوب السودان الخلافات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١).
٥. رسلان، هاني، السودان مشهد ما قبل الانتخابات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، نيسان/ أبريل، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠).
٦. رسلان، هاني، من الغابة إلى القصر الجمهوري سلفاً كبير قائداً جديداً لجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، تشرين الأول/ أكتوبر، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥).
٧. رسلان، هاني، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، كانون الثاني/ يناير، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠).
٨. السيد، محمود وهيب، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، المجلد ٣٢، (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٤).
٩. شافعي، بدر حسن، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١).

١٠. شافعي، بدر حسن، السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر، مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩).
١١. عبد الرحمن، حمدي، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١).
١٢. عبد القوي، سامي صبري، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، كانون الثاني/ يناير، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧).
١٣. علي، خالد حنفي، اتفاق تقاسم الثروة هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال، مجلة السياسة الدولية، نيسان/ أبريل، العدد ١٦٠، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥).
١٤. محسن، أحمد، جنوب السودان قد يواجه صعوبات جمة غداة انفصاله، مجلة الشرق، العدد ٨٢٤٠، (دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة، ٢٠١١).
١٥. مقار، نسيم، البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل، (١٩٦٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة).
١٦. مكاي، بهاء الدين، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، نيسان/ أبريل، (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩).
١٧. موسى، عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٧، أيلول/ سبتمبر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩).
١٨. وداعة الله، مصعب عبد القادر، دور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي في السودان لمرحلة ما بعد السلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩).

التقارير:

١. الصراعات القبلية في جونقلي التصدي لانعدام الأمن في جنوب السودان، تقرير المجموعة الدولية للأزمات، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠).

ج - مواقع الانترنت:

1. [http:// www.aljazeera.net/ NR/ exeres/ 985C9F4E- E40A- 4D7F- 85EB- 050BC167BD25.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/985C9F4E-E40A-4D7F-85EB-050BC167BD25.htm)
2. [http:// www.aljazeera.net/ NR/ exeres/ 22BAC6FA- 3ADE- 4D6C- B431- 2D8FCFD88742.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/22BAC6FA-3ADE-4D6C-B431-2D8FCFD88742.htm)
3. [www.ssrc.sd/ ssrc/ time_table.php](http://www.ssrc.sd/ssrc/time_table.php)
4. [http:// www.nordiskaafrikainstitutet.se/ ecas- 4/ panels/ 41- 60/ panel- 50/ Ana%20Elisa%20Cascao%20- %20Abstract.pdf](http://www.nordiskaafrikainstitutet.se/ecas-4/panels/41-60/panel-50/Ana%20Elisa%20Cascao%20-%20Abstract.pdf)
5. [www.ssrc.sd/ ssrc/ newsview.php](http://www.ssrc.sd/ssrc/newsview.php)
6. [http:// www.shebacss.com/ docs/ hfaidh002- 10.pdf](http://www.shebacss.com/docs/hfaidh002-10.pdf)
7. [http:// www.arrasid.com/ file/ %D9%88.pdf](http://www.arrasid.com/file/%D9%88.pdf)

د - المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Kock, Petrus.de, Thabo Mbeki and the Long Talk to Southern Sudan's Referendum, Policy Briefing, Vol.25, November, (Governance of Africa's Resources Programmed, 2010).
2. Leo Benjamin, Sudan Debt Dynamics: Status Quo Southern Secession Debt Division and Oil, (A Financial Framework for the Future, Center for Global Development, Washington, 2010) .
3. Natsios Andrew.S, Abramowitz Michael, Sudan's Secession Crisis Can the South Part From the North Without War, (foreign affairs, Vol.90 N.1, 2011) .

هـ - تقارير باللغة الإنكليزية:

1. Southern Sudan Votes for Secession, 2011, Carter Center News, Atlanta.

